

إستراتيجية الجزائر الفلاحية لتحقيق الأمن الغذائي.

Algeria's Agricultural Strategy to Achieve the Food Security.

إمامي زكريا، جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، imami.zakaria@univ-alger3.dz

تاريخ إرسال المقال: 02-05-2021 تاريخ قبول المقال: 04-07-2021

الملخص:

تستهدف هذه الدراسة تسليط الضوء على السياسات العمومية في القطاع الفلاحي وواقع الإنتاج في مجال الحبوب الاستراتيجية منذ سنة 2000 ، التي تعتبر السنة التي شهدت فيها البرامج الموجهة للقطاع قفزة نوعية، و هذا ما سنتطرق له من خلال البحث في هاته البرامج وتقييمها، والنتائج التي توصلت إليها ومدى تطابقها مع الأهداف المسطرة بالمخططات الفلاحية والتنمية ومساعي الدولة لدعم القطاع الفلاحي للمساهمة في الاقتصاد الوطني، من خلال تعزيز الصادرات والخروج من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات و تقليص فاتورة إستيراد المواد الغذائية .

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، القطاع الفلاحي ،السياسات الفلاحية ، التنمية و التجديد الفلاحي.

Abstract:

This study aims to shed light on the public policies in the agricultural sector and the reality of production in the field of strategic grains since 2000. The latter is the year in which the programs targeting the sector have witnessed a significant leap. This is what we will discuss through research in these programs, their evaluation, the reached goals, and the extent of their conformity to the goals set by the agricultural and developmental plans. We will also refer to the state's efforts to support the agricultural sector, in order to contribute to the national economy by strengthen exports and to emerge from the absolute dependence on the hydrocarbons sector, in addition to reducing the import bill of food .

Key words : Food Security, Agricultural Sector, Agricultural policies Agricultural renewal and development

مقدمة:

أصبح موضوع الغذاء من أولويات الدول و الحكومات التي تسعى لتوفيره لسكانها من خلال السياسة الفلاحية والاقتصادية والتنموية التي من شأنها أن تحقق الأمن الغذائي هذا الأخير أخذ حيزا كبيرا من إهتمام المنظمات و الهيئات الدولية المختصة و أصبح مجالا للبحث الأكاديمي و العلمي. والجزائر من الدول النامية التي أخذت تواجه أزمة الغذاء ومشاكله منذ مطلع الثمانينات بسبب انخفاض الموارد النفطية و إنعكاسه على القدرة الشرائية للمجتمع، بالرغم من الإمكانات والموارد الفلاحية المهمة و العديد من البرامج و الإصلاحات في القطاع الفلاحي و التي ترجمت في شكل برامج خماسية متتابعة منذ سنة 2000 لغاية 2020، و التي ساهمت في ارتفاع إنتاج الحبوب الاستراتيجية (القمح الصلب و اللين- الشعير-الذرى) ومختلف المنتجات الأخرى ، لكن لم ترتقي للمستوى المطلوب في ظل كل الإمكانيات المتاحة و المسخرة من قبل الدولة لهذا القطاع ، و لم تحقق الاكتفاء في تلك المواد الغذائية و أبقت على الوتيرة المتزايدة لفاتورة الإستيراد حيث تقبع الجزائر في المركز الثاني بعد مصر من حيث أكبر الدول إستيرادا للقمح. و من خلال تركيز هذه الدراسة على المخططات الفلاحية و تقييم دورها في تحقيق الأمن الغذائي في شعبة الحبوب الاستراتيجية فإن إشكالية البحث تتمثل في التالي:

ما مدى مساهمة المخططات الفلاحية بالجزائر في تحقيق الأمن الغذائي في شعبة الحبوب الاستراتيجية؟
و يندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية عدد من التساؤلات الفرعية كالآتي:

- ما مفهوم الأمن الغذائي ؟
- ما علاقة مفهوم الأمن الغذائي بالمفاهيم الأخرى و ما هي أبعاده؟
- ما هي المعوقات التي حالت دون تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر؟

تأسيسا على ما سبق تكمن أهمية هاته الدراسة في إبراز مساعي الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي في مجال الحبوب من خلال برامج التنمية الفلاحية و الريفية، و إستعراض العراقيل التي تحول دون ذلك رغم توفر كل مقومات النجاح التي يحتويها القطاع الفلاحي ببلادنا و تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على النتائج المحققة في إطار تطبيق سياسات التنمية الفلاحية بالجزائر و فحص و تحديد المشاكل و الصعوبات التي تقف في طريق تحقيق الأمن الغذائي بشعبة الحبوب في الجزائر و إدراك حجم الإنعكاسات المستقبلية و ضرورة العمل على إيجاد الحلول الكفيلة بتحقيق أمننا الغذائي.

و بهدف دراسة هذا الموضوع ارتأينا الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بقصد رصد مفهوم الأمن الغذائي مع اللجوء إلى دراسة المخططات الفلاحية و نتائجها الميدانية ،كما اعتمدنا على المنهج الإحصائي لخصر وترتيب المؤشرات الكمية الدالة على نسب الإنتاج و لتقييم الاستراتيجيات المطبقة.

- و للإجابة على الإشكالية التي تعالجها هذه الدراسة، تم إعتداد التقسيم الثنائي لخطة البحث كالآتي :
- **المبحث الأول** و الذي نتناول من خلاله الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي وللسياسات الفلاحية و المفاهيم المرتبطة بهما و أبعاد الأمن الغذائي في شقها السياسي، الإقتصادي و الإجتماعي .
 - **المبحث الثاني** خصص لدراسة و تقييم سياسات التنمية الفلاحية بالجزائر منذ سنة 2000 و التطرق للعراقيل التي حالت دون تحقيق أهداف المخططات الفلاحية.

المبحث الأول : الأمن الغذائي - مقارنة مفاهيمية-

تعددت المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي (Food Security) نتيجة تباين نظرة واضعيها و يعود أصل هذا المصطلح لبداية السبعينيات(1) خلال مؤتمر القمة العالمي للأغذية سنة 1975 بعد أزمة الغذاء وقضية المجاعة وسوء التغذية سنتي 1973-1974 ،حيث كان العالم النامي يعاني من فجوة غذائية حادة أدت إلى زيادة تبعيته للخارج لتأمين إحتياجاته الأساسية من الغذاء.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي.

هناك العديد من المفاهيم التي عالجت موضوع الأمن الغذائي تختلف باختلاف توجهات واضعيها فالأمن الغذائي مفهوم يساعد في تعزيز منهج متكامل لحل مشكلات الغذاء والتغذية.

أولاً: تعريف الأمن الغذائي:

1-منظمة الأغذية والزراعة (FAO)

جاء في تعريف المنظمة بأن الأمن الغذائي "يتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الاوقات الفرص المادية و الاجتماعية و الاقتصادية للحصول على غذاء كاف و مأمون و مغذي يلبي احتياجاتهم الغذائية ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة و النشاط"(2)

و الملاحظ من خلال هذا التعريف أنه إبتعد عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي و "مقدرة البلدان على توفير الغذاء اللازم للسكان بما يلبي الإحتياجات الضرورية الأساسية لنمو السكان، و لابد من الضروري توفير مخزون للمواد الغذائية يمكن اللجوء له في حالة وقوع أزمات أو كوارث طبيعية تقلل من إنتاج المواد الغذائية أو في حالة تعذر حصول البلد على المواد الغذائية عن طريق استيرادها من الخارج"(3) كما إرتبط بمصطلح الإكتفاء الذاتي أي الاعتماد على الموارد المحلية لتأمين الإحتياجات الأساسية من الغذاء للأفراد.

2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD)

عرفت المنظمة منذ نشأتها عدة تحولات في مهامها فبعدما كانت منحصرة في مجرد التحذير من مخاطر الفجوة الغذائية أصبحت اليوم تقوم بإعداد البرامج المتكاملة لتحقيق الأمن الغذائي، و جاء في تعريفها للأمن الغذائي بأنه "توفير الغذاء بالكميات و النوعيات اللازمة للنشاط و الصحة بصورة مستمرة، ولكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا و على أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر و إتاحتها لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم و إمكانياتهم المالية"(4).

ثانيا: أبعاد الأمن الغذائي فيما يخص أنواع الأمن الغذائي فنجد الكثير من الباحثين الاقتصاديين من قسم الأمن الغذائي إلى:

1- الأمن الغذائي المطلق

و يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهو ما يعرف بالأمن الغذائي الذاتي، وهو صعب التحقق كما أنه يعوق عمليات التبادل التجاري بين الدول، مما يؤدي إلى القضاء على الميزة النسبية التي توجد بالدولة.

2- الأمن الغذائي النسبي

يعني قدرة الدولة أو مجموعة من الدول على توفير السلع الأساسية والمواد الغذائية محليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.

المطلب الثاني: مفاهيم ذات صلة بالأمن الغذائي و أبعاده

هناك اتفاق بين واضعي المفاهيم المختلفة للأمن الغذائي حول تفاقم مشكلة الأمن الغذائي في معظم البلدان النامية بمرور الزمن، بحيث يجب الإلمام ببعض المصطلحات التي يبنى عليها الأمن الغذائي والابعاد المرتبطة به من حيث طبيعة التأثير .

أولا: مفاهيم ذات العلاقة بالأمن الغذائي.

يرتبط مفهوم الأمن الغذائي بمجموعة من المفاهيم الأخرى و التي يجب الإلمام بها نظرا لأهميتها في فهم و دراسة الأمن الغذائي وهي:

1- مفهوم السياسات الفلاحية

يعرفها أحمد أبو اليزيد السياسات الفلاحية على أنها: "مجموعة البرامج الزراعية الإنشائية والإصلاحية التي تكفل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الزراعية المتاحة، والتي تتحقق بتنفيذها أهداف معينة داخل القطاع الزراعي من شأنها تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع وبين مصلحة الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة".

2- مفهوم الاستراتيجية التنموية

يقصد بها التبرير الذي تتبناه الدولة والأسلوب الذي تنتهجه في رسم السياسة الإنمائية للانتقال بالمجتمع من حالة الركود الاقتصادي والاجتماعي إلى مرحلة النمو الاقتصادي والاجتماعي الذاتي، ولاشك أن هذا الأسلوب يختلف من دولة إلى أخرى، باختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والثقافية وباختلاف الدور الذي تضطلع به الدولة في تسيير مجرى النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وباختلاف الأهداف المرجوة من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعليه فإن المفاضلة بين إستراتيجية وأخرى يجب أن تأخذ بعين الاعتبار العوامل السابقة.

3- المخطط التنموي

ويقصد به تمثيل رمزي لمشروع معين بغرض إنجازه، أو لعملية بقصد تجسيدها، وفي مجال التنمية يستعمل المخطط لتنظيم مجمل نشاط المجتمع أو البلاد خلال مدة زمنية معينة (5)

4- مفهوم الاكتفاء الذاتي

إن مفهوم الأمن الغذائي يعتبر أوسع وأشمل من الاكتفاء الذاتي، ويمكن تعريف هذا الأخير على أنه "هو قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا"(6).

5- مفهوم التبعية الغذائية

إن التبعية بصفة عامة تعني وجود السيادة المنقوصة في مجال معين من مجالات عدة، و عادة ما تكون على المستوى الاقتصادي و السياسي و الثقافي...،و حسب سمير أمين فإن النظام الرأسمالي يكرس تبعية الأطراف للمركز، و للخروج من حالة التبعية، يجب العمل على فك الارتباط مع النظام الرأسمالي(7).

6- مفهوم الفجوة الغذائية

و نقصد بها هي مقدار الفرق بين الإنتاج المحلي وصافي الواردات لمختلف السلع الغذائية، وأسبابها تعود إلى محصلة تفوق معدلات نمو الطلب على معدلات الإنتاج، وكون معدل الاستهلاك يزيد بنحو ضعف معدل الإنتاج أدى إلى إتساع الفجوة الغذائية وتناقص معدلات الاكتفاء الذاتي وتزايد الإعتماد على الأسواق الخارجية لتأمين الاحتياجات الغذائية .

ثانيا: أبعاد الأمن الغذائي

إن تحقيق نمو اقتصادي مستمر وبوتيرة جيدة، لا يمكن الوصول إليه إلا بواسطة حل مشكلة الأمن الغذائي التي بدورها ترتبط بمدى قدرتنا على زيادة مساحة الأراضي الزراعية، ورفع الإنتاجية في القطاع الزراعي، وتطوير إنتاجية العمل المتدنية جدا من خلال التدريب والتأهيل المستمرين، وبهذا يعتبر الأمن الغذائي أحد الضروريات الاستراتيجية لتحقيق الأمن الوطني الاقتصادي و الاجتماعي والسياسي...الخ، ومن هنا تتمثل أهم أبعاده فيما يلي:

1- البعد السياسي

إن الغذاء سلاح استراتيجي تستخدمه مجموعة الدول التي تملك الموارد الغذائية الضخمة، حيث تستغل هذه الأخيرة حاجة الدول النامية أو الفقيرة، والتي لا تمتلك الإمكانيات لإنتاج السلع الغذائية من أجل الضغط عليها والتأثير على توجيه قراراتها، حتى تبقى تابعة لها، وبذلك فإن الدول المتقدمة من خلال سيطرتها على المواد الغذائية، تستخدم الدول التي تكون بحاجة إلى هذا الغذاء كأداة فعالة لتحقيق مصالحها وأغراضها السياسية عبر أنحاء العالم(8).

2- البعد الاقتصادي

يعتبر البعد الاقتصادي من أبرز أبعاد الأمن الغذائي لما له من علاقة وطيدة بالتركيبة الاجتماعية لدولة ما، ومدى مساهمة أفراد المجتمع في بناء اقتصاد قوي انطلاقا من تحقيق أمنه الغذائي الضامن لمنطق التنمية الاقتصادية، ومنه بناء علاقة توافقية بين العرض والطلب على الغذاء داخل الدولة. بالإضافة إلى ما سبق فإنّ البعد الاقتصادي يتضمن جانبا تنمويا يتمثل في أثر مستوى الأمن الغذائي السائد في الدولة على التنمية الاقتصادية، فضلا عن انخفاض مستويات الفقر التي تسمح للمواطن اقتناء حاجياته من الغذاء، ما ينتج عنه استقرار داخلي يسمح بزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

3-البعد الاجتماعي

فعندما لا يُمكن المجتمع الفرد من إشباع أي من احتياجاته، يظهر الفرد للمجتمع بعض الظواهر الاجتماعية وأنماط السلوك غير المتعارف عليها، والتي تتعارض مع قواعد الضبط الاجتماعي في المجتمع ويكون هذا التعارض قويا ومؤثرا للأمن الاجتماعي كلما كانت الحاجة التي يتم إشباعها أقرب لقمة الهرم وبالتالي فإن الإنسان عندما يفقد الأمن الغذائي وهو من أهم احتياجاته الفيزيولوجية ويأتي في المرتبة الأولى بالنسبة لسلم احتياجاته وقبل حاجته للأمن الاجتماعي الذي يأتي في المرتبة الثانية، لا يأبه كثيرا لقواعد الضبط الاجتماعي.

المبحث الثاني : سياسات التنمية الفلاحية بالجزائر

سنتطرق من خلال هذا المبحث للمخططات التي إعتدتها قطاع الفلاحة و الهادفة لرفع الإنتاج الفلاحي بمختلف الشعب و ما تحقق من إنتاج ببعض الشعب الفلاحية ، بالإضافة إلى تقييمها و البث في المشاكل التي يعرفها قطاع الفلاحة و التنمية الريفية.

المطلب الأول: مخططات التنمية الفلاحية و الريفية بالجزائر

شهدت الجزائر منذ الاستقلال حزمة من السياسات الموجهة و المنظمة للقطاع الفلاحي في ظل التحديات التي تواجه القطاع و من خلال هذا العنصر سنتطرق للبرامج الفلاحية للفترة الممتدة من 2000 لغاية 2019.

أولاً: مفهوم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA 2000-2004

يعد هذا البرنامج بمثابة الاستراتيجية المتكاملة التي تهدف لتطوير و زيادة فعالية القطاع الفلاحي باعتباره مبني على سلسلة برامج متخصصة و متكيفة مع المناخ الفلاحي بالجزائر، و هذا المخطط يتم تمويله من خلال الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية(9) والذي بدأ منذ سنة 2000 ليتطور سنة 2002 ليضم التنمية الريفية وذلك بغلاف مالي مقدّر ب 55.89 مليار دج لقطاع الفلاحة لوحده أي ما يمثل 12.4% من المبلغ المخصص في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2004 و فق ما يوضحه الجدول أدناه.

جدول رقم 1: الغلاف المالي المخصص لقطاع الفلاحة ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004.

الوحدة: 10 مليار دج .

النوع	السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية		7.5	15.1	18.8	12	53.4
الصندوق الوطني لحماية الصحة النباتية و الحيوانية		0.07	0.07	0.07	0	0.21
صندوق ضمان المخاطر الفلاحية		0	1.14	1.14	0	2.28
المجموع		7.57	16.31	20.01	12	55.89

المصدر: رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، الجزائر، ص32.

تمحورت أهداف هذا المخطط في النقاط التالية:

- الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية و حمايتها.
- تشجيع الاستثمار الفلاحي و الحفاظ على اليد العاملة الفلاحية .
- الاندماج في الاقتصاد الوطني ، و إعادة هيكلة المجال الفلاحي و الموارد الطبيعية بالوطن.
- تحسين الإنتاجية و زيادة حجم الإنتاج الفلاحي لمختلف الشعب ليتم دمجهم في الاقتصاد العالمي .
- تحرير و دعم المبادرات الخاصة فيما يخص التمويل والتوزيع و تكييف الإنتاج.
- الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية و تنويعه من أجل استدامة الأمن الغذائي و تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية و تغطية الاستهلاك من الإنتاج الوطني.
- ترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة لتوجيهها نحو التصدير .

هذا، وجاء في صلب المخطط العمل على تحقيق تنمية شاملة و مستدامة بالقطاع الفلاحي وتنمية الريف عن طريق الاستغلال العقلاني للموارد المتاحة و العمل على إستصلاح أكبر قدر ممكن من الأراضي لإستغلالها زارعا والزيادة الكمية والنوعية في الإنتاج وعصرنة وسائل الإنتاج، و لإنجاح المخطط تم إنشاء مجموعة من الصناديق مخصصة لتمويل هذا البرنامج متمثلة في الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، صندوق إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز، الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي، القرض الفلاحي والتأمينات الإقتصادية، صندوق مكافحة التصحر .

ثانيا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية 2009-2005 PNDAR

يعد هذا البرنامج و المنطوي ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 والذي يعد امتداد لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، وخصصت الدولة للبرنامج التكميلي لدعم النمو مبلغ إجمالي مقدّر ب 4202.7 مليار دج بما فيها مبلغ 1000 مليار دج لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية، كما تم إضافة برنامجين لهذا المخطط التكميلي الأول يتعلق بمناطق الجنوب بغلاف مالي 432 مليار دج، والثاني لمنطقة الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج (10). وخصص مبلغ قدر ب 300 مليار دج بهدف تطوير وضبط المستثمرات الفلاحية، وإنشاء مستثمرات جديدة و التشجيع على المشاريع الجوارية ومحاربة التصحر و تربية المواشي و توسيع الثروة الغابية و دعم مشروع التشجير .

ولعل أهم ما ميز هاته الفترة ضمن تنفيذ المخطط هو صدور القانون 08-16 المتعلق بالتوجيه الفلاحي والذي ركز على تحديد عناصر الفلاحة الوطنية والمحلية من خلال جملة الأهداف التالية (11):

- ضمان عصانة المستثمرات الفلاحية و تكثيف الإنتاج الفلاحي ،و تطوير الصناعات الغذائية و توظيف المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية (بذور ، شتلات والأهيات والفحول الحيوانية).
- رد الاعتبار للمزارع النموذجية و دعم قدراتها الإنتاجية، وتحسين ظروف معيشة الفلاحين وضمان دعمهم ماليا وتقنيا، واستهداف خلق تنمية مستدامة للأرياف، والعمل على الرفع من اليد العاملة الفلاحية وتكوينها و تطويرها.
- الحفاظ على العقار الفلاحي وتنظيمها وتقنين إستغلال الأراضي الفلاحية في إطار الإمتياز .
- ترشيد استعمال التربة بتكثيف أنظمة الإنتاج وتعزيز الحماية الصحية النباتية والحيوانية.
- العمل على ضبط المنتجات الفلاحية حماية لمداخيل الفلاحين وتعزيزا للقدرة الشرائية للمستهلكين.
- إعداد نظام إعلامي تقني ذا بعد اقتصادي لمرافقة ناجعة و فعالة للنشاط الفلاحي .
- تبني سياسة تتناسب مع التكوين و الإرشاد الفلاحي .
- العمل المستمر على عصانة القطاع الفلاحي والصناعات الفلاحية والغذائية بمختلف الفروع والشعب والرفع من نسب الإدماج.

إن تبني هذا المخطط من قبل الدولة الجزائرية تكميلا للمخطط الذي سبقه، كان بهدف تطوير الإنتاج و الإنتاجية بمختلف فروعها والعمل على عصانة القطاع بمختلف الآليات المخصصة لذلك، وتوسيع الأراضي المزروعة من خلال دعم سياسة الاستصلاح والتكوين والإرشاد وتوفير تمويل للفلاحين بهدف

عصرنة الماكينات والوسائل الفلاحية، وتشجيع مختلف البرامج المعنية ببعث النشاط الفلاحي وحماية الثروات الفلاحية وتنظيم العقار الصناعي، وكذلك توسيع المحيط الغابي من خلال البرنامج الوطني للتشجير .

ثالثا : سياسة التجديد الفلاحي والريفي PNDRAR 2010-2014:

تستند هذه السياسة إلى القانون التوجيهي الفلاحي لسنة 2008 رقم 08-16 الصادر بتاريخ 3 أوت 2008 الذي يركز على تحسين مستوى الأمن الغذائي من خلال الإنتاج الوطني وضمان تطور محكم لأدوات تأطير القطاع الفلاحي ووضع إطار تشريعي يضمن تطور القطاع الفلاحي ويضمن ترقية الوسط الريفي بمشاركة كل الشركاء في تجسيد جهود الدولة ميدانيا واستمرارية لمبدأ الدولة للتنمية الفلاحية والنباتية والحيوانية بشكل مستمر، وينظم هذا القانون الإطار العام لهاته السياسة ويحدد معالمها، والذي يسعى لتمكين الفلاحة الجزائرية و الرفع من مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة من خلال شقين أولهما فلاحي، والثاني متعلق بتنمية الريف ودعم برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية، ولقد رصدت الدولة غلafa ماليا معتبرا لبرنامج التجديد الفلاحي و الريفي قدر ب 1000 مليار دج وذلك بهدف تحقيق الأمن الغذائي آفاق 2014 حيث تهدف هاته السياسة إلى (12) :

- زيادة الإنتاج الوطني و تحسين مختلف أنواعه.
- تحسين معدل نمو الإنتاج المتوسط الفلاحي من 6% (2000-2008) الى 8.33 % لسنوات (2009-2014).
- دعم التنمية المستدامة والتوازنات الإقليمية وتحسين حياة السكان الريفية وهذا من خلال 10200 مشروع تنمية ريفية مدمجة ل 2174 منطقة ريفية.
- استهداف خلق 750000 منصب شغل دائم بالقطاع الفلاحي.
- التسيير المستدام للآلات الصناعية وتحسين الاندماج الفلاحي و الصناعي.
- كما ذكرنا سابقا أن سياسة التجديد الفلاحي والريفي ارتكزت على ثلاث محاور هي:

✓ التجديد الريفي:

و تهدف سياسة التجديد الريفي لضمان تسيير الدائم للموارد الطبيعية من خلال البرامج التي تستهدف النقاط الآتية:

- إعادة تأهيل و توسيع الموروث الغابي.
- إستصلاح الأراضي و توسيع استغلالها في الزراعة وتثمين الأراضي الفلاحية.
- مشروع محاربة التصحر الذي يستهدف أكثر من 30 ولاية.

- النهوض بواقع السكان الريفيين من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة.
- حماية المياه التي تصب في السدود.
- مشروع الحفاظ على التوازن البيئي و الايكولوجي.

✓ التجديد الفلاحي:

وتهدف سياسة التجديد الفلاحي لتحسين المردودية الاقتصادية للقطاع من خلال تعزيز قدرات الإنتاج، ولقد خصص مبلغ 600 مليار دج لهاته العملية خلال الخمس السنوات 2009-2014 وذلك بهدف تجسيد جملة من الأهداف أهمها:

- استصلاح الأراضي وتطوير طرق الري وإنتاج البذور والتشجير والمحافظة على الأصناف النباتية والحيوانية.
- عصنة ومضاعفة فروع الإنتاج الواسعة الاستهلاك من خلال دعم القطاع بمعدات و الوسائل الفلاحية.
- تطوير ميكانيزمات الضبط وحماية مداخل الفلاحين من خلال تعزيز جهاز دعم المنتجات الأكثر استهلاكاً.
- التحفيز المباشر لإنتاج الحليب و البذور.
- بناء وإعادة تأهيل منشآت التخزين بقدرة 8 ملايين متر مكعب.
- العمل على إنشاء 39000 موزعا لتخزين المنتوجات الفلاحية

✓ برنامج تعزيز القدرات البشرية و المساعدات التقنية:

و ذلك من خلال كل سبل التكوين و الارشاد و التوعية و العم المالي عبر القروض و الإعانات المعدات، المستلزمات الفلاحية في حدود الامكان ، من خلال المراكز ، المعاهد المتخصصة المؤسسات المالية المعنية و مختلف الهيئات تحت الوصاية و ذات الصلة بالقطاع الفلاحي و التي سبق ذكرها في عنصر الموارد البشرية و المادية-التقنية حيث خصص لهذا البرنامج مبلغ مالي مقدر بـ 24 مليار دينار جزائري وهو مخصص للأغراض التالية (13):

- بناء وإعادة تأهيل محطات تجريبية جديدة ومخابر للمعاهد التقنية للتنمية حسب كل فرع من فروع القطاع.
- إعادة تأهيل مراكز التكوين و التعليم التابعة للقطاع.

- تطبيق برنامج مكثف لحسين التكوين، وإبراز التقنيات التكنولوجية الفلاحية لفائدة المستثمرين و الفلاحين.
- تقوية التأطير التقني، والمصالح المختصة وتواجدها في الأقاليم (مصلحة الدعم التقني، مصلحة المبيدات الحشرية، مصلحة البيطرة، ومحافظة الغابات)
- تقوية الإدارة المحلية (مديرية المصالح الفلاحية والغرف الفلاحية ومحافظات الغابات وديوان الأراضي الفلاحية) بالوسائل والمعدات الحديثة لضمان المتابعة والرقابة على برامج القطاع.
- تنمية الدراسات وتسخير القدرات الوطنية الجماعية حول صعوبات التنمية الفلاحية و الريفية ودعم المعارف بهدف التطبيق الأحسن للبرامج.

رابعا: السياسة التكميلية للتجديد الفلاحي و الريفي 2015-2020

من خلال برنامج الحكومة لسنة 2014 والتحضير للبرنامج الخماسي القادم لكل القطاعات، وفي ظل تهوي أسعار البترول والعمل على ترشيد النفقات العمومية، قررت الدولة مواصلة العمل بمخطط التجديد الفلاحي والريفي مع إدخال مجموعة من التغييرات على المخطط، والتي تمس الأهداف و الوسائل لتقوية الجهود المبذولة بغرض تغطية حاجياتنا الغذائية من خلال الزيادة المعتمدة لمردودية القطاع الفلاحي. و تطوير الشعب للتصدير من خلال جملة التحفيزات الموجهة للمتعاملين الفلاحيين من إتاحة و تسهيل الحصول على العقار الفلاحي وعصرنة المستثمرات الفلاحية وعصرنة الوحدات والبنى التحتية القطاعية و ذلك وفق ميزانية سنوية تقدر ب300 مليار دج موجهة لقطاع الفلاحة الذي يهدف إلى تحقيق نسبة نمو سنوي تقدر ب5% وذلك من خلال الجدول التالي الذي يحدد الأهداف المتوقعة لمختلف الشعب الفلاحية سنويا:

جدول رقم 2: يمثل التوقعات السنوية للإنتاج في بعض الشعب الفلاحية .

الشعب	الحبوب	الخضر و الفواكه	التمور	اللحوم	الحليب الطازج	منتجات الصيد البحري
الكمية	70 مليون قنطار	157 مليون قنطار	10.2 مليون قنطار	12.2 مليون قنطار	4.3 مليار لتر	200.000 طن

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات البرنامج الخماسي للحكومة 2015-2020.

و تتمثل أهداف المخطط الخماسي التكميلي لسياسة التجديد الفلاحي و الريفي فيمل يلي(14) :

- تطوير الري الفلاحي بزيادة 1.000.000 هكتار من المساحة المسقية.
- تقوية المكننة الفلاحية بزيادة عدد الحصادات، الجرارات والعتاد المرافق لها.
- زيادة إنتاج بذور الزراعات الواسعة والبقوليات والمحاصيل الخضرية والبقول العلفية وشتائل الأشجار والكروم.
- ضبط المنتجات الفلاحية بتوسيع قدرات التخزين (صوامع، مخازن التبريد).
- تقوية برنامج نظام ضبط المنتجات الفلاحية الطازجة ذات الاستهلاك الواسع SYRPALAC وتطوير البنى التحتية لتأمين المنتجات الفلاحية.

فإضافة للأهداف السابقة التي تضمنها البرنامج، و بغية مزيد من التحكم في القطاع و العمل على تطويره استهدف الوصاية جملة من الاهداف تتمثل في (15) :

- المحافظة على المكاسب الرئيسية للبرنامج، و تنمية النتائج المحققة
- الاستثمار في الطاقات المتجددة و استغلالها في المجال الفلاحي، وخاصة الطاقة الشمسية
- انشاء برنامج يختص بدعم مربي المواشي
- تثمين الثروة الغابية و إعادة تأهيلها و تهيئتها، و تكييف آليات جديدة لحمايتها من الحرائق و كافة أشكال التعدي غير الشرعي، و حماية الثروة الحيوانية و مكافحة الصيد الجائر .
- تفعيل برامج تحسيسية و توعية لحماية البيئة
- تنمية الموارد المائية و رفع طاقات التخزين

و إستهدف هذا المخطط تحقيق توقعات إنتاجية سنة 2020 تتمثل في 70 مليون قنطار بالنسبة للحبوب و 51 مليون قنطار بالنسبة للأعلاف و 68 مليون قنطار بالنسبة لشعبة البطاطا و 8 مليون قنطار للزيتون و 6.3 مليون قنطار للحوم الحمراء و 5.8 مليون قنطار للحوم البيضاء، أما الحليب فيتوقع إنتاج 4.3 مليار لتر مكعب ، و التمور بإنتاج 12.5 مليون قنطار .

المطلب الثاني: تقييم سياسات الدولة التنموية للقطاع الفلاحي و الريفي

سنتناول من خلال هذا المطلب تطور الانتاج الفلاحي في فرع الحبوب الاستراتيجية والمشاكل التي تعرقل تحقيق أهداف المخططات الفلاحية التنموية .

أولا: تطور الإنتاج الفلاحي منذ سنة 2000.

إن الجزائر بفضل مختلف السياسات المنتهجة بالقطاع الفلاحي أضحت تؤمن أكثر من 70% من غذائها عن طريق الإنتاج الوطني وأن التحدي يكمن في رصد الفروع الاستراتيجية لتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية للسكان وتقليص الواردات رغم تشخيص تذبذب في الإنتاج مس بعض الشعب الفلاحية، كما تم تسجيل فائضا في بعض المواد التي تسمح لها بالتموقع في السوق الدولية على غرار التمر وزيت الزيتون والبقول والبطاطا والفاكهة". بفضل الإصلاحات التي باشرتها الدولة خلال العشريتين الماضيتين في إطار مختلف البرامج الخماسية الرامية لبعث النمو الاقتصادي.

فمنذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2016 إنتقل انتاج الحبوب من 9,3 مليون قنطار في 2000 إلى 34,3 مليون قنطار أي بزيادة بنسبة 268%. و انتقل الانتاج الوطني للقمح الصلب من 4,86 إلى 19,3 مليون قنطار (+298%) مقابل ارتفاع بنسبة 83% بالنسبة للقمح اللين الذي انتقل من 2,7 إلى 5,02 مليون قنطار. وبخصوص الطماطم الموجهة للتحويل الصناعي فان انتاجها انتقل من 4,7 إلى 12,3 مليون قنطار (+160%) بينما انتقل إنتاج البقوليات من 33,8 إلى 131,3 مليون قنطار.

أما إنتاج البطاطا فقد انتقل من 12,07 إلى 47,8 مليون قنطار خلال الفترتين المقارنتين في حين سجلت التمر ارتفاعا بنسبة 182% منتقلة من 3,6 إلى 10,2 مليون قنطار.

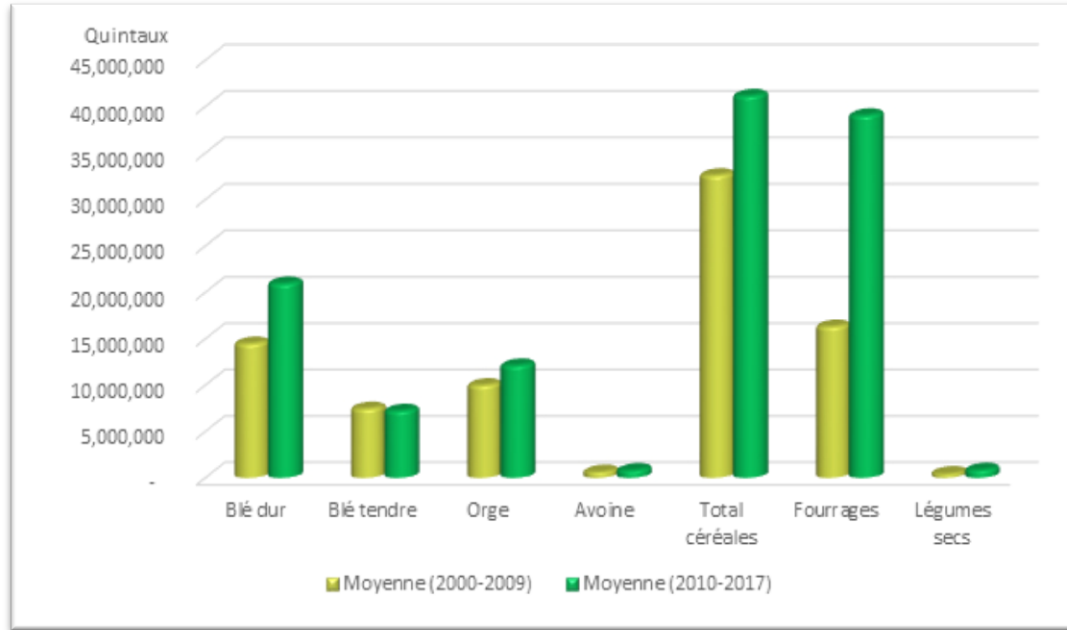
كما سجلت اللحوم زيادة في إنتاجها منتقلة من 2,5 إلى 5,3 مليون قنطار (+114%)، في حين بلغت اللحوم البيضاء 5,1 مليون قنطار في 2018 مقابل 1,9 مليون قنطار سنة 2000. وبلغ إنتاج الحليب 3,5 مليار لتر في 2019 مقابل 1,2 مليار لتر سنة 2000 (+127%).

وسجلت زيادات أخرى بنسب متفاوتة في إنتاج البيض (+231%) و الشوفان (+783%) و الأعلاف (+987%) والخضر الجافة (+241%) و التبغ (+38%) والبصل (+383%) وزراعة الكروم (+180%) مقارنة بسنة 2000.

ومن خلال هذا الرسم البياني (17) نلاحظ التطور الذي عرفه إنتاج الحبوب والبقول الجافة منذ سنة

2000 لغاية 2017:

الرسم البياني رقم 01 : يتضمن إحصاء متوسط إنتاج الحبوب (200-2017)/ الوحدة : 1000 قنطار



المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري متاح على الموقع

التالي: <https://bit.ly/3gTNjWI> تاريخ الإطلاع على الموقع: 22 فيفري 2021 على الساعة

21:30.

نلاحظ تطورا ملحوظا في نسب الإنتاج فيما يخص القمح الصلب والقمح اللين والشعير والشوفان والبقول الجافة، إضافة إلى تطور نسبة السقي الموجهة للأراضي الفلاحية من خلال عمليات حفر الآبار وذلك مقارنة بين المخطط والمخطط التكميلي للتنمية الفلاحية والتنمية الريفية وسياسة التجديد الفلاحي الريفي الممتدة لغاية 2020.

كما تجدر الإشارة انه خلال مرحلة تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي عرفت بعض الشعب فائضا في الإنتاج على رأسها فروع الخضر أين تم تصدير كميات جد مهمة من الخضر (البطاطا الطماطم والطماطم الصناعية...) وذلك نحو عديد الدول .

وهذا ما سنجده أكثر توضيحا من خلال الجدول التالي يوضح الانتاج النباتي المحقق منذ 2000:
جدول رقم 3 : يوضح تطور الانتاج في بعض الشعب الفلاحية خلال الفترة 2000 لغاية

2020.

الوحدات : مليون قنطار - مليار لتر - متوسط الإنتاج السنوي فيما يخص فترة (2000-2008).

السنوات الشعب الفلاحية	من سنة 2000 إلى سنة 2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الحبوب	34,7	61,2	45,6	45,4	51,2	49,1	35	37	34	57	60	56,3	57
البقول الجافة	0,47	0,56	0,64	0,76	0,89	0,90	0,94	0,96	0,98	1,1	1,2	1,3	1,4
البطاطا	17	26,8	33	38,6	49,2	46,7	47,5	48,7	49,2	50	46,5	50,2	50
الزيتون	2,5	4,75	3,11	6,1	5,4	4,1	4,0	2,7	6,6	6,8	8,5	9,3	8,7
التمور	4,2	4,8	5,6	6	6,4	7,2	8,4	93,4	10,1	10,2	10,9	11,3	11,4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و الصيد

البحري و الديوان الوطني للإحصاء .

الملاحظ من خلال هذا الجدول أن هنالك تطور في الإنتاج مس معظم الشعب الفلاحية وعلى رأسها
شعبة الحبوب بما فيها القمح والشعير والذرى وشعبة البقول الجافة التي غطت في معظمها ما يقارب 75%
من احتياجات السوق المحلي، إضافة لتحقيق الإكتفاء في شعبة البطاطا والتوجه نحو التصدير. تبقى شعبة
الحليب الحلقة الأضعف من حيث عدم وصولها للأهداف المرجوة وتحقيق الاكتفاء والذي يقارب 7 ملايين
لتر سنويا منها الموجه للاستهلاك المباشر ومنها ما يتم توجيهه للتجفيف و إستهلاكه فيما بعد.

كما أنه خلال سنة 2018 و حسب إحصائيات الوزارة الوصية(16) بلغت قيمة إنتاج الحبوب 220,257 مليار دج، ويمثل قيمة إنتاج القمح الصلب منها 141,776 مليار دج، ويصل الاستهلاك الوطني من الحبوب حوالي 251 كغ للفرد سنويا .

وقد رت المساحة المخصصة لزراعة الحبوب ب 3,4 مليون هكتار التي وفرت 600,00 منصب شغل من عدد إجمالي يقدر ب 140,000 منصب شغل لمستخدمي مؤسسات تحويل الحبوب ومجال التحويلات الأولية والثانوية (مطاحن الحبوب والدقيق ومؤسسات الصناعات الغذائية) والتي بلغ عددها أزيد من 23,555 مؤسسة. كما تقدر سعة التخزين ب 35.000.000 قنطار والتي يؤطرها الديوان الوطني للحبوب إضافة إلى تجسيد فعلي لما يقارب 7000 مشروع جوارى للتنمية الريفية المدمجة من عدد إجمالي مقدر ب 12148 مشروع موزع عبر 1241 بلدية، والذي مس 5187 قرية بمختلف أنحاء الوطن واستحداث 133880 منصب شغل لسكان الأرياف في إطار هاته المشاريع.

و قد بلغت الزيادة في إنتاج اللحوم البيضاء التي انتقلت من 5.4 مليون قنطار في 2018 إلى 5.6 مليون قنطار في سنة 2019 و البطاطا التي إنتقلت من 46.5 مليون قنطار إلى 50.2 مليون قنطار و بلغت نسبة تغطية الاحتياجات الوطنية بالإنتاج الفلاحي المحلي 73 من المئة عبر مساحات فلاحية مستغلة تقدر ب 8.6 مليون هكتار، وتشير الإحصائيات الممتدة ما بين شهري جويلية ونوفمبر سنة 2019 إلى تراجع واردات المنتجات الفلاحية بقيمة 767.2 مليون دولار مقارنة بنفس الفترة من سنة 2018 منها 512.4 مليون دولار للمنتجات الغذائية، التي تتمثل أساسا في بودة الحليب التي عرفت انخفاضا بقيمة 105 مليون دولار والحليب 3.3 مليار لتر ومادة الحبوب بقيمة 353 مليون دولار مقابل زيادة ب 10 ملايين دولار في واردات اللحوم الحمراء خلال فترتي المقارنة و خلال الخماسي المنتهي 2015-2020، بلغ معدل النمو في القطاع الفلاحي حوالي 3.1%. حيث نمت الخضروات ب 3 من المئة واللحوم البيضاء ب 4.18 % و اللحوم الحمراء ب 1.4 % والبقوليات ب 8 % و الزيتون ب 12.5 % و التمور ب 4 % ، إلى جانب الطماطم الصناعية ب 8.6 % و بلغ معدل النمو في شعبة الحبوب خلال نفس الفترة حوالي 10.3 % منها 12 % بانتاج 56 مليون قنطار من الحبوب فبالنسبة للقمح الصلب و 11.8 % لمادة الشعير مقابل 3 % للقمح اللين و 12.3 % لمادة الخرطال . و مكنت الكميات المنتجة سنة 2020 من رفع الكميات المجمعة من طرف تعاونيات الحبوب التابعة للديوان الجزائري للحبوب إلى 27.14 مليون قنطار مقابل كميات مجمعة ب 27.06 مليون قنطار في 2019 وبلغت الكميات المجمعة من مادة القمح الصلب 20 مليون قنطار و 3 ملايين قنطار من القمح اللين وتم تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال إنتاج البذور الموجهة للزراعة.

كما و تم توسيع المساحات المسقية إلى 1.4 مليون هكتار، وإنجاز 737 وحدة في شكل تنقيب وآبار، وإنجاز 23 حوضا مائيا للسقي الفلاحي، وتركيب 290 وحدة إنارة عن طريق الطاقة الشمسية، وفك العزلة عن عدد كبير من المناطق الفلاحية بشق مسالك على طول 807 كم (18).

وتسعى الدولة لسد النقائص و العجز المسجل في هذا البرنامج من خلال تداركها في الخماسي المقبل 2020-2024، لا سيما في مجال نقل البضائع و التخزين وفق المعايير الدولية و إنشاء قاعدة بيانات للقطاع حسب الشعب و الفروع الفلاحية، و الإستمرار في تشجيع الإستصلاح الزراعي خاصة بولايات الجنوب و التي أعطت نتائج جد مرضية من حيث وفرة و نوعية الإنتاج.

ثانيا: المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي بالجزائر

يواجه القطاع الفلاحي بالجزائر جملة من المعوقات والمشاكل والتي تحول دون تحقيقه للأمن الغذائي، رغم كافة المقومات الفلاحية من مساحات زراعية شاسعة وأراضي خصبة ومياه جوفية معتبرة، وعوامل مناخية مواتية وكفيلة لإخراج الجزائر من نفق التبعية والعجز الغذائي، والمساهمة بشكل كبير في نمو الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات. ولعل أبرز هاته المشاكل تتلخص فيما يلي:

- الإصلاحات التي مست القطاع منذ الاستقلال لم تتسم بقدر كاف من التنسيق والاستمرارية بسبب التحولات السياسية والاقتصادية للبلاد، والتي نتج عنها عدم تحديد سياسة فلاحية واضحة المعالم ولم تحقق التكامل بين مختلف مراحلها.
- عدم توفر الطاقات التخزينية الكافية للمحاصيل الزراعية المختلفة، وخاصة فئة الخضار والفواكه والتي يتم إتلاف كميات هائلة منها سنويا نظرا لعدم وجود مستودعات التخزين حسب مقاييس الحفظ، وهو ما وقفنا عليه من خلال إتلاف مادة الطماطم مثلا بكل من بشار والوادي و ورقلة ، أدرار صيف 2020.
- عدم إستقرار مضمون السياسة الاقتصادية الكلية خاصة في ظل تهاوي أسعار الدينار مقارنة بقيم الصرف للعملة الأجنبية وهذا ما يصرف النظر عن الاستثمار بالجزائر.
- ضعف الاستثمارات في المجال الفلاحي وخاصة بمنطقة الجنوب رغم الامتيازات الكبيرة الممنوحة للمستثمرين وتوفر العقار الفلاحي والمياه الجوفية المخصصة للسقي، عكس الشمال اين يعتبر العقار الفلاحي مشكلا حقيقيا.
- إرتفاع تكاليف الاستثمار و المرتبطة أساسا بمدخلات القطاع الفلاحي من آلات وأسمدة وبذور وأعلاف ومبيدات الأعشاب والحشرات، إضافة إلى ضعف كبير في استخدام التكنولوجيات الحديثة في المجال الفلاحي بمختلف الفروع.

- محدودية سياسات البحث الفلاحي والارشاد الزراعي في تحقيق أهدافها لضعف الاستثمارات في البحث الفلاحي وعدم دراسة مواضيع البحث الزراعي على أساس علمي.
- ضعف معايير منظومة التمويل الفلاحي في معرفة النقائص الفلاحية وتلبيتها للفاعلين الحقيقيين بالقطاع، وتهرب الفلاحين من القروض نظرا لعدم توفرهم على ضمانات كافية لتسديد القروض.
- مشكلة تسويق المنتجات الفلاحية وذلك بسبب القصور الكبير في البنى التحتية ووسائل النقل الخاصة والتجهيزات الضرورية لها، وبالأخص وسائل نقل مكيفة بأجهزة التبريد للمسافات الطويلة (النقل البري-النقل الجوي).

الخاتمة:

نخلص من هذه الدراسة إلى أنه بالرغم من كل الإمكانيات التي تم توفيرها من خلال مخططات التنمية الفلاحية والريفية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي للنهوض بالقطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي تبقى النتائج غير مرضية مقارنة بالجهود الحكومية ومختلف برامج الدعم الموجهة للفلاحين، و من خلال ما سبق قد تمالئنا إلى النتائج التالية :

- سخرت الجزائر من خلال المخططات الفلاحية الأربعة خلال الفترة 2000-2020 إمكانيات مالية و مادية معتبرة لزيادة الإنتاج الفلاحي و تطوير النوعية.
- تطورت كمية الإنتاج الفلاحي بكل الشعب الفلاحية و التي بلغت ذروتها في الحبوب الاستراتيجية سنة 2018 ب 60 ملون قنطار لكن هذا لم يمكن الدولة من تحقيق الإكتفاء الذاتي في هذه الشعبة عكس الشعب الأخرى كالخضر و شعبة البطاطا مثلا و التي تم تحقيق فائض في الإنتاج بها و التوجه نحو التصدير .
- نقص تكوين الفلاحين و إستعمال التكنولوجيا الزراعية خاصة في مجال الحصاد و الدرس و سقي المحيطات الفلاحية ساهم بشكل كبير في تقليص الإنتاجية.
- تسجيل ضعف الموارد التخزينية و اللوجيستية لنقل المنتجات الفلاحية و توزيعها مما كبد الفلاحين خسائر كبيرة، أدت بهم إلى إتلاف منتجاتهم .
- ضعف الأجهزة الرقابية و آليات ضبط السوق الفلاحي أدى إلى تذبذب كبير في توزيع السلع و حدوث الندرة في بعض المنتجات و ارتفاع قياسي لأسعارها في الكثير من الأحيان.
- و بناء على النتائج السالفة الذكر، و بغية إيجاد حلول لمعالجة النقائص الخاصة بالقطاع الفلاحي في طريقه لتحقيق الأمن الغذائي، نبدأ الاقتراحات التالية :

- إعادة النظر في الإجراءات القانونية و الجزائية و تفعيل آليات الرقابة الخاصة على استغلال الأراضي الفلاحية و التعدي على العقار و تكييفها مع ما هو مسطر من أهداف.
- تشجيع الصناعات التحويلية والغذائية التي تعتبر جد ضرورية لضمان توفير الحاجيات الغذائية و تأمين المساحات الفلاحية و العمل على استصلاح أكبر قدر ممكن من الأراضي.
- وضع خطة إستراتيجية لإدخال عناصر الزراعة الحديثة متمثلة باستخدام المكننة والأسمدة والمبيدات وطرق الري الحديثة من أجل رفع إنتاجية، والعمل على التوسع العمودي وليس الأفقي لتقليل النفقات على البنى التحتية للمساحات المضافة للزراعة.
- إنشاء قاعدة بيانات تخص الظروف المناخية والموارد المائية والتصحر، وإنتاج الغذاء ونسب الإكتفاء الذاتي، وتوفير البيانات عن السلع المنتجة و المستوردة وكمياتها ونوعياتها يتيح لكل الفاعلين الولوج لبوابة المعلومات كل فيما يخصه ، لأن هذه المعلومات سوف تجعل المسؤولين عن القطاع على دراية بتطورات هذا الملف الذي لا توجد دقة في البيانات المتاحة عنه، مما يجعل هناك صعوبة في تشخيص المشكلة وأبعادها الحقيقية.
- الرفع من القدرات التخزينية وخلق مناطق مختصة بالتخزين والتبريد تستجيب للمقاييس المعمول بها عالميا وتوفير أدوات التسويق للمنتجات الفلاحية كل حسب كمية الإنتاج وطبيعة الإقليم والمنطقة.
- تشجيع الاستثمارات الوطنية و الشراكة مع الأجانب من خلال إقرار تحفيزات جبائية لجذب رؤوس الأموال و فتح باب الشراكة العمومية - الخاصة لاستغلال المزارع النموذجية وفق دفتر شروط صارم و مدروس.
- إعداد سياسة علمية وعملية مختصة بالتوعية والإرشاد الفلاحي ومرافقة الفلاحين ميدانيا من خلال فرق للبحث والرقابة الفلاحية بمختلف الفروع، وتعزيز دور مراكز البحث والمعاهد المتخصصة لضمان تكوين نوعي للفلاحين.
- إنشاء أقطاب زراعية مختصة بشعب فلاحية دون سواها حسب دراسة لنوعية الأرضية و المناخ السائد بالمنطقة لضمان وفرة في المنتج و توفير المساحات الزراعية لشعب فلاحية أخرى من خلال خريطة توزيع التخصصات الإنتاجية تعدها الوزارة الوصية حسب الإحتياجات الوطنية للمواد الفلاحية.

الهوامش :

- (1) كامل بكري، الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية، لبنان، 1989، ص: 325 .
- (2) Food and agriculture organization of the united nations, **The State of Food Insecurity in the World , 2010** , Rome, Italy, P9 .
- (3) عبد الصاحب العلوان، أزمة التنمية الزراعية و مأزق الامن الغذائي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص: 15.
- (4) ادارة الامن الغذائي و المشروعات بجامعة الدول العربية، الزراعة و التنمية في الوطن العريمجلة جامعة الدول العربية، العددان الاول و الثاني، القاهرة، 2009، ص: 16.
- (5) محمد عمران كامل، التنمية والتخطيط في الوطن العربي، منشورات جامعة دمشق، دمشق 1994، ص 14-15.
- (6) مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي، المركز الوطني للمعلومات، الجمهورية اليمنية، أفريل 2005 ص: 2.
- (7) سمير امين، التراكم على الصعيد العالمي، نقد لنظرية التخلف، دار ابن خلدون، بيروت، 1976 ص 65.
- (8) حوشين كمال، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص: 239.
- (9) حوحو حسينة، "آلية تمويل و تسيير الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية"، مجلة العلوم الانسانية، العدد 23، نوفمبر 2016، ص: 324.
- (10) حداد محمد و رجراج محمد، التجديد الريفي و أثره عل التنمية المكانية المستدامة لعالم الريف، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات التقليل من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 3، 2014، ص: 79.
- (11) عمراني سفيان و معطى الله خير الدين، القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي مطلع الألفية الثالثة، الملتقى العلمي الدولي: القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدية، الجزائر، د ت، ص: 10.
- (12) الطيب الهاشمي، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013، ص: 124.
- (13) امال حفاوي، مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برنامج النمو و الانعاش الاقتصادي بين الواقع و الطموح، مداخلة بالمؤتمر الدولي حول تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة من 2001 الى 2014، جامعة سطيف 1، يومي 11-12 مارس 2013، ص: 17.
- (14) السياسة الحكومية في مجال الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري، الجزائر، سبتمبر 2015، ص: 13.
- (15) Ministère de l'agriculture et du développement rural, évaluation de la mise en œuvre de la consolidation du programme de développement agricole, 2014, Alger, p5.
- (16) La parole de Mr : Abdelkader BOUAZGHI , Ministre de l'agriculture et du développement rural , conférence de presse consacrée à la **présentation du bilan de la campagne céréalière 2017-2018** , 1 septembre 2018, Alger, P 7 .
- (17) رسم بياني بالموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري متاح على الموقع التالي: <https://bit.ly/3gTNjWl> تاريخ الإطلاع على الموقع: 22 فيفري 2021 على الساعة 21:30 .
- (18) إحصائيات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ، مديرية الإحصائيات الفلاحية و أنظمة المعلومات لسنة 2019 نوفمبر 2019 الجزائر .

قائمة المصادر و المراجع:

أولا-الكتب:

1- باللغة العربية :

- سمير امين، التراكم على الصعيد العالمي، نقد لنظرية التخلف، دار ابن خلدون، بيروت، 1976
- عبد الصاحب العلوان، أزمة التنمية الزراعية و مآزق الامن الغذائي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.
- كامل بكري، الموارد الاقتصادية ،الدار الجامعية، لبنان، 1989
- مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي، المركز الوطني للمعلومات، الجمهورية اليمنية أفريل 2005.
- محمد عمران كامل، التنمية والتخطيط في الوطن العربي، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 1994.

2- باللغة الأجنبية:

- Food and agriculture organization of the united nations , The State of Food Insecurity in the World , 2010 , Rome,Italy.

ثانيا-الرسائل و المذكرات:

- الطيب الهاشمي، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013
- حوشين كمال، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

ثالثا-المقالات:

1- باللغة العربية :

- السياسة الحكومية في مجال الفلاحة و و التنمية الريفية و الصيد البحري، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري، الجزائر، سبتمبر 2015.
- إحصائيات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ، مديرية الإحصائيات الفلاحية و أنظمة المعلومات لسنة 2019 ، نوفمبر 2019 ، الجزائر.
- ادارة الامن الغذائي و المشروعات بجامعة الدول العربية، الزراعة و التنمية في الوطن العربي، مجلة جامعة الدول العربية، العددان الاول و الثاني، القاهرة، 2009.

- حوحو حسينة، "آلية تمويل و تسيير الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية"، مجلة العلوم الانسانية، العدد 23، نوفمبر 2016.

2- باللغة الأجنبية:

- Ministère de l'agriculture et du développement rural, évaluation de la mise œuvre de la consolidation du programme de développement agricole, 2014, Alger.

رابعا- أشغال الملتقيات :

- باللغة العربية :

- امال حفناوي، مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برنامج النمو و الانعاش الاقتصادي بين الواقع و الطموح، مداخلة بالمؤتمر الدولي حول تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة من 2001 الى 2014، جامعة سطيف 1، يومي 11-12 مارس 2013.

- حداد محمد و رجراج محمد، التجديد الريفي و أثره على التنمية المكانية المستدامة لعالم الريف، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات التقليل من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 3، 2014 .

- عمراني سفيان و معطى الله خير الدين، القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي مطلع الألفية الثالثة، الملتقى العلمي الدولي: القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدية، الجزائر، د ت .

- باللغة الأجنبية:

- La parole de Mr : Abdelkader BOUAZGHI , Ministre de l'agriculture et du développement rural ,conférence de presse consacrée à la présentation du bilan de la campagne céréalière 2017-2018 ,1 septembre 2018,Alger.

- خامسا-المواقع الإلكترونية :

- الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري <https://bit.ly/3gTNjWI>